اي يفعل فعلا يضر عنده او يترك فعلا ما يجتذبي عنده والحكمة ثابتة على ما قدر
الهداية والاضلال اما الهداية فلمحض الاحسان واما الاضلال ففي صورة
الترك لعدم وجوب اللطف وفي صورة الفعل لحسنها وفاقا للاكثر المعتزلة
ولجميع الاشاعرة كما مضى انها لا تزيد على صورة التكليف من علم الله موته
على الكفر فمن وافق من المعتزلة على جواز الابتلاء والزيادة في التكليف فالذي
يضر عنده لها المدرك فيه انها ومن خالف كان تكليف الكافر وغيره على ما
مضى حجة عليه مع انه كان انكار الضرورة فان وجود ابليس وجنوده وعدم
وجود هم ليسا سواء وكذلك غيره اذ تابتهم حينا نهم يوم سبتهم
شرعا ويوم لا تاتيهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون الم احسب الناس
ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون ام حسبتم ان تدخلوا الجنة الآية
وغيرها من الآي ولم يخص الله الذين امنوا وفسق الكفرين وعلى الجملة
فالابتلاء اثر الزيادة على ما ينم به التكليف معلومة ضرورة انما
يخالف فيها معاند او ابله فان ص عن بعض البغداديين انكار ذلك
فهو غلو وتحكم على الله سبحانه وتعالى اوقعه في انكار الضروري كنظائر
المسألة في طوائف المتكلمين وانما الغرض هنا تبيين معنى المشيئة
في الهداية والاضلال ولقد جار بما على القانون الجبائي المرضي وفرت
مع ذلك ان شاء الله تعالى بشكوك الصراط المستقيم في الاقتصار في بحث الصفات
الارادة وغيرها على المفهوم اللغوي كما اقتصر عليه اخواننا الذين يقولون
بالايمان ولم يتعرضوا لسواه القرآن بل لها ناعن الغلو في الدين والحمد لله رب
العالمين فان قلت انت لابد وانك لافعال الباري سبحانه وتعالى
على داعي الحكمة والداعي امر متحقق في نفسه سابق للاختيار ينعلق
به العلم فيعود الفاعل الى اختيار الجانب الموافق فينفس الامر فهل ترد
عليه ما ترد على المعتزلة للانفاق على منشأ الورود قلت
لما تمدح سبحانه وتعالى بانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء وكرر ذلك
تعالى موضحا انه من احب ما وجد واعظم صفاته وانهاي شيء
الفعل اختار هو العزيز الكريم والحكيم العليم وغيره مما سمايحسن
التي فصل بها تلك الآيات علمنا ان اي تلك الاشياء التي مدح انه لو شاء

فعلها لوفعلها لكان يفعلها حكيما فله داع حكمة فيها ولذا لا يجوز ان يقول
لو شا الظلم عباده او شا العذب الاولياء بلا ذنب بغير ذنب ونحو ذلك تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا ولا قال لو شا لجعل المحال ممكنا والممكن
محالا والباطل حقا والحق باطلا ونحو ذلك من المحالات التي تقتضي ابان
المشيئة على قواعد المفوضة بقين من قبيلها كما قدمنا واما الفرق
بيننا وبين المعتزلة بعد الاتفاق على الحكمة فهو انهم
ينوا كلامهم على قواعد ادت الى حصر الحكمة في الواقع من الفعل ولذا
اضطروا الى تاويل ايات المشيئة بما ان التاويلات الفاسدة وتحمد الله ومنه
ولطفه اتفقنا نحن تلك القواعد غير جا علين لنا مدهما مدركا الا ما دل الوجوع
اليه بل جعلنا فيثنا فطرة التي فطر الله الناس عليها ويقينا على الجهل البسيط
واقفين متحيرين عند مشتبهات بينات الطريق حتى هدينا الانوار
الربانية وسلمنا من التخبط في المسالك الشيطانية وسلم لنا مسلك الحكمة
من تخبيرات المعتزلة وتعطيلات نفاة الحكمة والحمد لله ولقد عال
علينا ان قلت عقلك عني ما قررت ما عطلة على الاولين والآخرين وكبر
على السامعين والناظرين من الاستثنا بين في اي السداد والاشتباه في سورة
هود عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا واعبا هم تشبيثا على ما مهد وامن
القواعد وخبط واقي ظلمة القائم فيها شر من القاعد لا يلتئم اي تلك التقريرات
لمنصف ولا يلوح فيها علم التحقيق وان كان المد المنتشوق وعلى ما قررنا ان
الله سبحانه اخبر بوقوع احد طرفي الممكن اعني بالطرفين الخلود وعدمه وقوعا
واقفا على مشيته واختياره وانما وقع لحكمة في حكمته بما يسع وقوع الطرف
الاخر اي لو اختاره لم يخل عن حكمة تليق مطابقتها لحكم الحاكمين
الحكيم العليم ولا فرق بين الطرفين بالنظر الى المشيئة الا ان الله سبحانه
اخبر بوقوع هذا دون ذاك وسبيله سبيل قوله تعالى ولو شئنا لاتينا كل
نفس هداها ولكن حق القول مني لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين
الاترى ان العقل يجوز العفو عن تعذيب الكافر اصلا فكيف قطع
الخلود وكذلك يجوز انقطاع الثواب لكن اخبر الحكيم بالخلود وقضى به ولا
يلزم من صدوع الاستثنا قطع الخلود بل الاستثنا والمستثنا منه هنا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)